تتعرض السينما المصرية في الأعوام الأخيرة لحركة هبوط واضحة في أرقام الانتاج والارباح ، وهي ظاهرة خطيرة مقلقة ملأت الصحف المصرية ، والدوائر السينمائية ، وبعض الجهات الحكومية ، بنوع من البحوث السريعة العاجلة تنبئ بانعكاس آثار هذا الهبوط على الجهات المختلفة .

ومع أن السينما ، كصناعة ، تتعرض دائماً لفترات من الهبوط والارتفاع إلا أن الأمر قد اتخذ ، في هذه المرة ، ظاهرة « الأزمة » من حيث أن العمل قد توقف توقفاً تاماً في عدد من الاستوديوهات المصرية الستة ، وأخذ في التلكؤ والتباطؤ في بقية الاستوديوات ، وتعطل على الأثر عدد كبير من الفنيين ، وأعلن غير قليل من المنتجين أنهم يؤثرون السلامة على التعرض لقسوة المغامرة بالأموال في الانتاج السينمائي الآن ، بينما تجمع الآخرون وحملوا شكاتهم إلى عدة جهات حكومية مسئولة طالبين العون بالقروض والتشريعات وشكلت الحكومة اكثر من لجنة واحدة لبحث « الأزمة » المحيطة بهذه الصناعة ، وأفردت الصحف اليومية والاسبوعية والشهرية مجالا للمناقشة في الموضوع .

كل هذا قد يدل على قيام أزمة « حقيقية » في صناعة السينما ولكنه لا يمنع من القول بأنها قد تكون « أزمة » عارضة يمكن ردها الى أسباب « طارئة » ، أو مجرد ظروف محيطة بهذه الصناعة تجعلها شديدة الحساسية للاضطراب المفاجئ .

ومصر اليوم ، كالعالم العربي كله ، تتعرض لفترة انتقال واسع تفرض عليها الكثير من التغير والتطور . وليس من المعقول ان « تتحصن » القطاعات الرئيسية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي من أثر هذه العوامل التغيرية التطورية . وصناعة السينما ، في هذا الشأن ، من اكثر الصناعات تعرضاً لهذه العوامل ، فهي في مقدمة الفنون الصناعية الجماهيرية كالصحافة والاذاعة .

ومن هنا يمكن القول — أولا — بأن السينما تواجه مرحلة تطور يقطع عليها امتدادها السابق ويضطرها الى الانحراف عن سيرها ، وتغيير طبعها وظروفها ، واكتساب ملامح وظروف جديدة .

ومن الطريف ان بعض الذين يبدون القلق الشديد على ما آلت اليه السينما المصرية ، في هذين العامين الأخيرين من هبوط « شديد » في التدخل والانتاج يضعون دائماً امام اعينهم جدول الارقام الذي حققته السينما في أغنى فتراتها انتاجاً ودخلا .. الفترة بين عام ١٩٣٩ وعام ١٩٤٩ وهي ارقام ضخمة مرتفعة .. ولكنهم ينسون ان هذه الفترة تستوعب ظروفاً شديدة الشذوذ .. ففيها قامت الحرب العالمية الثانية ، وتوقف الوارد من الأفلام الأجنبية ، وازداد الدخل الفردي زيادة « وهمية » ... وكانت على العموم فترة اضطراب وتوجس واقبال على كل ما هو موجود بعيداً عن العوامل التي تسمح بالتخير والانتخاب . لقد كان الانتعاش الاقتصادي في بعض السلع في تلك الفترة انتعاشاً قوامه روح السوق السوداء .. السوق المصاحبة للفترات الشاذة .

لقد كانت هذه الفترة في صناعة السينما المصرية من أشد الفترات تأثيراً في شخصيتها . وما زالت السينما المصرية تحمل حتى اليوم طابع هذه التجربة .. طابع الانتاج المتأفف من القيود ، المتهرب من توازع الاجادة والاصالة ، المتباعد عن ميدان البحث والتجربة .. هذا الطابع الذي ولد في ظروف الاقبال الاضطراري والرواج شبه الحتمي .

ثم زالت هذه الظروف وبدأت الصناعة تواجه ظروفاً جديدة « خارج السوق السوداء » .. ظروفاً قائمة على شيء من الاستغناء من جانب المتفرجين ونوع من التشدد في الاختيار والتحفظ في الاقبال .. الى جانب فيض هائل من المنافسة القوية من جانب الأفلام الأجنبية عامة والامريكية خاصة ..

ويبدو أن طبيعة النجاح السهل الميسر قد اكسبت صناعة السينما المصرية عادة الاقتصاد في المجهود الجدي .. مما أفسح للخصوم ميادين جديدة متزايدة .

وكان أخطر ما حدث للسينما المصرية أن ضاعت « الثقة » في قيمتها الفنية ، وزال « سلطانها » القديم ، وبدأت تتعامل مع جمهور تغيرت ظروفه ، وازدادت مطالبه ، ولم تعد تسمح له حياته بالتساهل في طريقة انفاق قروشه .

هذه . في الحقيقة . هي المحنة التي تخنق السينما المصرية اليوم وتهددها بالموت . وتضطرها الى بذل محاولة قاطعة للنجاة من قبضتها . وهي محنة أساسها فقدان الترابط بين الصانع والمستهلك .. بين المنتجين والمتفرجين . وكان المنتج يعصب عينيه عن حقيقة الظروف الجديدة التي يحياها الناس ويرفض أن يهجر موقفه القديم حين كان يقدم للناس أفلاماً — أي أفلام — فيقبلون عليها اقبالا ضخماً .. كأنما يصعب عليه ان يصدق أنه في حاجة لتغيير سلعته والبحث عن السلعة الجديدة المناسبة . السلعة المطلوبة في السوق الجديدة .

فاذا نظرنا — بعد هذا — إلى السينما المصرية باعتبارها صناعة ذات خطر على الرأي العام دخل في حسابنا على الفور مسئوليات جديدة تجعل من المنتج مجرد طرف واحد في القضية .. طرف يخسر اموالا ، ويتحرق شوقاً الى استعادة قيمته في السوق . ولكن هناك أطرافاً أخرى في القضية. هناك الحكومة التي تستمد قوتها الحقيقية من قوة الرأي العام وهناك المفكرون الذين تتوقف قيمتهم على قيمة الرأي العام .

ان الحكومة قد شكلت اللجان ، ورصدت بعض المال . وتعمل الآن على الوصول الى حل من الأزمة . وبقى المفكرون.

ان المفكرين لا يقعون ، كالحكومة ، موقع الالتزام الرسمي ولكن التزامهم مع ذلك هو المحك لوجودهم ولقيمتهم .

والتزام المفكرين بالقضايا المؤثرة في الرأي العام هو الواجب الأول الذي يتشرف بحمله المفكر الذي يعرف وظيفته الحقيقية في المجتمع .

ودخول المفكرين قضية السينما هو الأمر الذي تحتمه ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية الحالية.. وليس مجرد استجابة لنداء واستغاثة تبعثها طائفة من المنتجين السينمائيين الواقعين في الكرب والضيق . كلا . ولا انقاذاً لبضعة مئات من الفنيين الذين يرتزقون من العمل في انتاج الأفلام السينمائية .

كلا على الاطلاق !

ان موقف السينما المصرية اليوم اكبر اتهام موجه الى المفكرين العرب .. اتهام لهم بالتخلي عن اوسع ميدان جمهوري لإعمال الفكر وبحث المشاكل وتوجيه الرأي .

ولقد يدهش الكثيرون من المفكرين البعيدين عن السينما حين يتبينون ان السينما المصرية لا تشكو نقصاً في الوسائل الصناعية الانتاجية وانها لا تختلف كثيراً في مستواها الصناعي عن السينما الايطالية .

والمفكرون ، وحدهم ، هم الذين في يدهم أن « يكتشفوا » عالماً حقيقياً وان ينقلوا معالمه الى السينما المصرية ، وأن يتسنموا فيها وظيفة من وظائفهم الحقيقية في المجتمع .

وليتذكر هؤلاء المفكرون ان « الكتاب » لم يعد وحده وسيلة تأدية هذه الوظيفة في المجتمع الحديث . . فقد أصبحت «الصحافة » وسيلة هي الأخرى انقل الفكر ، ثم جاءت الاذاعة فانضمت الى الصحافة في حمل الأمانة ..

هاتان الوسيلتان أحسبهما أشد تأثيراً في الرأي العام من السينما ؟ !

إن « الآلاف » التي تقرأ الكتب تذهب مع « الملايين » لمشاهدة السينما . والاذاعة رغم انتشارها الاخطبوطي لا تستطيع أن توثر عن طريق الأذن والسماع قدر ما توثر الأفلام عن طريق الصورة المتحركة والكلمة المسموعة .

إن ازمة السينما المصرية أزمة فكر تسببت عنها أزمة اقتصاد .

القاهرة **صلاح عز الدين**

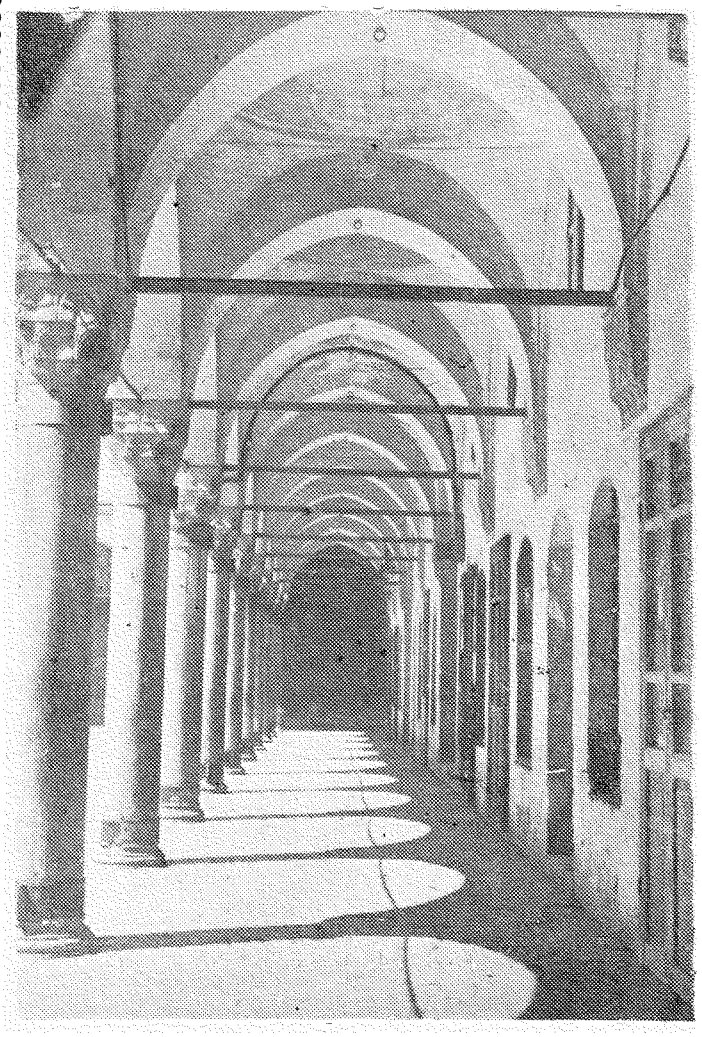

اقيم في حلب معرض للتصوير الفوتوغرافي الاثري فاز فيه المصور سمير طالب بالجائزة الاولى على لوحته « رواق جامع العثمانية في حلب »